القروض الصغيرة نادراً ما «تتعثر»

المدير العام لـ«الوطن»: مؤسسة ضمان القروض تعاني من ارتفاع نفقاتها ومحدودية إيراداتها

| عبد الهادي شباط

أكد مدير عام مؤسسة ضمان مخاطر القروض الدكتور قيس عثمان لـ«الوطن» أن دور المؤسسة في ضمان تمويل المشروعات الصغيرة يمثل أهم الآليات التي تسهم في دعم الإنتاج.

وقال: لكن المؤسسة تعاني من عدة صعوبات ومعوقات وأهمها ارتفاع نفقاتها مقابل محدودية إيراداتها وعدم توفر مقر للمؤسسة وانخفاض رأسمالها \٥١ مليارات ليرة الذي حدد حين أحدثت المؤسسة في عام ٢٠١٦ لكن بسبب معدلات التضخم التي تسارعت خلال السنوات الأخيرة لم يعد هذا الرقم يسمح بدور مهم للمؤسسة في توفير الضمانات اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة التي يعول عليها كثيراً خلال الظروف العامة.

وأوضح أن المؤسسة أصدرت نحو /١٢٠/ صك ضمان لمشروعات من مختلف القطاعات الاقتصادية بقيمة تجاوزت ١٢ مليار ليرة بمبالغ ضمان تقدر بنحو ٥ مليارات ليرة.

وكانت المؤسسة قد عملت على إبرام اتفاقيات مع العديد من المصارف خاصة مصارف التمويل الأصغر لضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر حيث تضمن المؤسسة ٧٥ بالمئة من قيمة القرض وبما لا يتجاوز ١٠٠ مليون ليرة وأنه لا يتم تجاوز هذه القاعدة إلا في

حالات محددة يكون فيها المشروع (حيوياً) ويحقق منفعة اقتصادية واضحة وخاصة في قطاعات الزراعة والصناعة.

وبالعودة لضمان المشروعات المتناهية الصغر التي تمولها مصارف التمويل الأصغر ومعدل خطر الضمان المحتمل تظهر تصريحات المؤسسة أنها مازالت لا تمتلك بيانات تسمح لها بالوصول لمؤشرات حول الموضوع، لكن معظم المؤشرات التي تصدرها إدارات المصارف (التمويل الأصغر) تظهر معدلاً متدنياً للتعثر في القروض الصغيرة والمتناهية الصغر، وأن العمولات التي تتقاضاها المؤسسة بدلاً من الضمان الذي تقدمه بحدود ١,٥ بالمئة من إجمالي مبلغ الضمان وهي فائدة متناقصة وكانت الاتفاقيات التي أبرمتها المؤسسة مع المصارف تمثل منصة مهمة لطرح منتجات ضمان مخاطر القروض، كما تسهم الاتفاقيات في الإسراع بتقديم منتجات جديدة مثل الضمانات لـ«قروض» الورشات المهنية والحرفية والمهن العلمية ومشروعات الطاقة البديلة والمشروعات الصغيرة المعتمدة على الطاقة البديلة.

وتحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الحالية بالأولوية في الحصول على الضمانات لتأمين التمويل اللازم نظراً لأهميتها الكبيرة في تحفيز العملية الإنتاجية وإسهامها في توفير فرص عمل جديدة، حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٥ بالمئة من مجموع المشروعات في سورية حسب العديد من الباحثين في الشأن الاقتصادي.

وتشارك المؤسسة المصرف الممول في تحمل المخاطر المحتملة وتمنح الضمان للمشروع وفق عدة معايير تتضمن دراسة خبرة العميل وتبنيه لفكرة المشروع والتأكد من أن التمويل سيكون لمصلحة المشروع وأن التدفقات المالية تغطي كامل مبلغ القرض.

بينما صرحت هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لـ«الوطن» بأن مشكلتي التمويل والتسويق هما الأبرز في الصعوبات التي تعانيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة أن طبيعة هذه المشروعات هي متشعبة جداً وعابرة لكل القطاعات لذلك تعاني من المشكلات ذاتها التي يعانيها النشاط الاقتصادي خاصة أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يثير شهية المصارف وأن حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي محفظة المصارف العاملة في البلد لا تتجاوز ٤ بالمئة رغم أن هناك العديد من المنتجات المصرفية الجديدة التي تم طرحها مؤخراً بغرض تمويل المشروعات الصغيرة لكن التجربة مازالت جديدة وتحتاج بعض الوقت حتى يمكن لحظ أثرها على المستوى الكلي لتمويل مثل هذه المشروعات.

نفى أن تكون بسبب الفساد.. العقاري يكشف عن تغييرات ستطول معظم مديري الفروع

مدير عام العقاري لـ«الوطن»: نعمل لتوريد ٢٠٠ صراف وبنك الإنترنت في الخدمة خلال أيام

| الوطن

كشف المدير العام للمصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» عن حزمة من الإجراءات الإدارية يتم العمل عليها في المصرف ستطول تغيير معظم مديري فروع العقاري وأن البداية كانت مع تغيير مدير فرع العقاري (التعاوني) قبل أيام.

ونفى علي أن يكون خلف هذه التغييرات قضايا تتصل بالتجاوزات أو الفساد وأن التغييرات جزء من تحديث آليات العمل والمهام الإدارية والمصرفية وهي تغييرات دورية لضمان جودة الخدمات التي يقدمها العقاري.

وفي الشق التقني وتحديث البنية البرامجية والفنية في المصرف العقاري بين أنه يتم العمل على توريد ٢٠٠ صراف آلي جديد وحالياً الموضوع قيد الإعلان عن مناقصات خاصة بذلك.

وذلك على التوازي لتنفيذ الإجراءات الأخيرة لإطلاق خدمة بنك الإنترنت (التطبيق) خلال الأيام المقبلة، مبيناً أن التأخر في تفعيل هذه الخدمة بعد إطلاق النظام المصرفي الجديد في العقاري بسبب العامل الفني والتقني، والذي أعاق تفعيل خدمة بنك الإنترنت على النظام المصرفي الجديد هو وفقاً للعقاري وجود ما يزيد على ١٩ ألف (زبون) مستخدم لهذه الخدمة في العقاري على النظام المصرفي السابق وهو ما تتطلب تهجير بياناتهم للنظام المصرفي الجديد وتدقيقها واختبار فعالية الخدمة وجودتها، وحالياً تم الانتهاء من مرحلة تهجير البيانات وتدقيقها وتم إجراء الاختبارات لتلافي أي ملاحظات قد تظهر بعد تفعيل الخدمة، وحالياً يتم معالجة بعض الملاحظات التقنية البسيطة قبل إطلاق الخدمة.

لكن المدير العام يؤكد أنه يمكن لكل المتعاملين مع المصرف العقاري (من لديهم حسابات في العقاري) الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني وتسديد فواتيرهم عبر التطبيق الخاص بالشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، وأن الربط مع المصرف التجاري السوري متاح وفي الخدمة حيث تم التشبيك على كل الإجراءات والاختبارات والملاحظات التي سبقت إطلاق هذه الخدمة ضماناً لجودة وفاعلية خدمة الربط بين الصرافات الآلية بين المصرفين.

وذلك على التوازي للربط مع المصارف الخاصة (صرافات البنوك الخاصة) التي أيضاً باتت في الخدمة ويمكن لحاملي بطاقة المصرف العقاري استخدامها على صرافات التجاري السوري والمصارف الخاصة العاملة ومع الاستمرار في التوسع بعدد نقاط البيع المتاحة في مراكز ومكاتب البريد والمصرف العقاري لمن يرغب في هذه الخدمة.

وأكد علي أن النظام المصرفي الجديد يعمل بدقة عالية وإتقان مع الأخذ بالحسبان أن الكثير من العمليات في العقاري أصبحت تنفذ آلياً بشكل أكثر سرعة وجودة.

وأوضح أن حسابات رواتب العاملين في الجهات العامة والمتقاعدين هي حسابات مصرفية ويستفيد صاحب الحساب من كل الخدمات المتاحة في العقاري ومنها تسديد الفواتير والمستحقات المالية إلكترونياً وهناك تعميم حالياً على فروع العقاري يفيد بضرورة التوسع في فتح الحسابات وتقديم كل التسهيلات الممكنة لفتح الحسابات الجديدة.

واعتبر أن المنظومة المصرفية الجديدة تسمح للعقاري برفع سرعة وجودة الأداء لكل الخدمات المتوفرة في العقاري وأن هناك تعويلاً كبيراً على هذه المنظومة التقنية الحديثة.

المواد العلفية متوفرة وأفضل من العام الفائت

مدير مؤسسة الأعلاف لـ«الوطن»: مبيع المؤسسة من الذرة الصفراء للقطاع العام فقط

| رامز محفوظ

كشف المدير العام للمؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط أن مبيعات المؤسسة من كل المواد العلفية بلغت منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه بحدود ٦٣ ألف طن كما بلغت مشتريات المؤسسة خلال نفس الفترة بحدود ١١٠ آلاف طن.

وفي تصريح لـ «الوطن» أكد شباط أن المواد العلفية متوفرة في السوق بشكل كبير وأكثر من العام الماضي وتباع بأسعار تعتبر مقبولة، مرجعاً السبب إلى عدم ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة لثبات سعر الصرف وتوفر المواد العلفية بشكل كبير.

وأوضح شباط أن مؤسسة الأعلاف هي مؤسسة اقتصادية خدمية وما يهمها بشكل أساسي توفر المواد لديها ووجود مخزون ورصيد كاف منها ولو كانت أسعار المواد العلفية لدى المؤسسة أعلى من أسعار السوق فمن الممكن أن تحدث تقلبات في الأسعار في السوق وترتفع في أي لحظة في حين تبقى أسعار المؤسسة ثابتة بالتوازي مع وجود رصيد كاف من كل المواد العلفية وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً.

وأشار شباط إلى أن هناك مواد علفية أسعار مبيعها في المؤسسة أقل من أسعار السوق مثل الشعير والنخالة وكسبة القطن وغيرها بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠ بالمئة، في حين أن هناك مادتين علفيتين أسعار مبيعها في المؤسسة أعلى من أسعار السوق وهما الذرة الصفراء وكسبة الصويا، والسبب في ذلك أن المؤسسة أبرمت عقوداً مع القطاع الخاص واشترت هذه المواد بأسعار مرتفعة خلال شهر تشرين الثاني من العام الماضي، لافتاً إلى أن مبيعات المؤسسة من الذرة الصفراء للقطاع الخاص شبه معدومة بسبب ارتفاع سعرها وبيعها يقتصر على القطاع العام في حين أن المبيعات من المواد الأخرى مثل النخالة وكسبة القطن وغيرها جيدة للقطاع الخاص والعام.

ولفت إلى أن أسعار مبيع المواد العلفية الخاصة بقطاع الدواجن في السوق تعتبر منطقية ومناسبة والسبب توفر الذرة الصفراء المحلية خلال هذا العام وحتى العام الماضي كذلك، وهذا الأمر كان له دور إيجابي بتحسن سعر مبيعها وبيعها بأسعار مناسبة وساهم بتوفير القطع الأجنبي وتخفيف الطلب عليه، مبيناً بأن الحكومة كان لها دور فاعل بتشجيع الفلاحين على زراعة الذرة الصفراء.

وأشار إلى وجود مراع ووفرة فيها في البادية ومناطق أخرى وهذا الأمر يخفف من الأعباء والتكاليف على مربي الأغنام والأبقار على وجه الخصوص، وقريباً من المرجح أن يكون هناك وفرة في إنتاج القمح والشعير خلال موسم العام الحالي ومن المتوقع أن يكون إنتاج القمح والشعير هذا العام أضعاف إنتاج العام الماضي.

وكانت المؤسسة العامة للأعلاف قد أعلنت عن افتتاح دورات علفية جديدة للدواجن والأبقار والأغنام والماعز والجمال.

وأشارت المؤسسة إلى أن افتتاح الدورة العلفية الجديدة للدواجن في كل فروعها في المحافظات سيبدأ من ١/٤/ ٢٠٢٤ ولغاية ٣٠/٥/ ٢٠٢٤ بمقن ٥٠٠ غ من مادة الذرة الصفراء و٢٠٠ غ كسبة فول صويا و٣٠٠ غ نخالة للطير الواحد، على أن يتم منح المقن العلفي للمداجن المستثمرة وفق وثيقة استثمار (المرخصة وغير المرخصة) وحسب التربية الفعلية الحالية بغض النظر عن نوع التربية في الرخصة الممنوحة ولمرة واحدة خلال الدورة العلفية.

الحوالات تنعش سوق ألبسة العيد بحماة

باعة: لولا أصحاب الحوالات لما بعنا قطعة واحدة.. وازدحام ملحوظ على بعض شركات الصرافة

| محمد أحمد خبازي

يتجه المواطنون في العشر الأخير من شهر رمضان المبارك، لشراء ألبسة العيد، وبشكل خاص لأطفالهم إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، ليكون عيدهم سعيداً وليدخلوا البهجة والسرور إلى قلوبهم، على حين لوحظ ازدحام شديد ومنذ الصباح المبكر أمام بعض مراكز شراكات الصرافة بمدينة حماة.

وبيَّنَ العديد من المواطنين لـ«الوطن»، أنهم قصدوا المحال في أسواق مدينة حماة كسوق ابن رشد والطويل، واشتروا لهم ولأطفالهم ما تيسر لهم من ألبسة وأحذية للعيد.

وأوضح بعضهم أنهم تلقوا حوالات من أبنائهم وأقارب لهم في بلدان الاغتراب، لتأمين «كسوة» العيد، على حين ذكر مواطنون آخرون لـ«الوطن»، أن ألبسة العيد بالنسبة إليهم حلم صعب المنال، «فالعين بصيرة واليد قصيرة»، موضحين أن الحالة المادية لا تشجع على التوجه للأسواق لشراء ألبسة أو أحذية، فالإمكانات المالية شحيحة أمام الغلاء الفاحش.

وبيَّنت سعاد وهي موظفة بالتربية وأم لطفلين، أنها جالت في عدة محال بسوق ابن رشد ومجمع البارد، ولم تستطع شراء أي قطعة ألبسة لطفليها، موضحة أن الأسعار تفوق قدرتها الشرائية، وهي تحتاج حسب قولها لرواتب ثلاثة أشهر إذا رغبت بشراء ألبسة وأحذية لطفليها.

وذكر أبو منهل وهو موظف أنه يحتاج إلى قرض إذا ما فكر بشراء بدلة للعيد، موضحاً أن سعر الطقم الجيد بين ٧٥٠ ألف ليرة إلى نحو ١,٢٥٠ مليون ليرة، وسعر الحذاء ٢٥٠ ألف ليرة كحد أدنى!.

من جانبهم، بيَّنَ عدد من أصحاب محال بيع الألبسة والأحذية لـ«الوطن»، أن حركة البيع والشراء مقبولة في هذه الأيام، لكون معظم المشترين من أصحاب الحوالات، حتى إن بعضهم أكد أنه لولا هؤلاء الزبائن لم يبيعوا قطعة واحدة!.

وذكر باعة آخرون أن الأسعار في هذا العام ارتفعت نحو ٧٥ إلى ١٠٠ بالمئة عن سابقه، نتيجة ارتفاع مصادر الطاقة والمحروقات وأجور النقل.

وفي السياق كشف عدد من العاملين في شركات الصرافة العاملة بحماة لـ«الوطن»، أن حجم تدفق الحوالات اليومي جيد في هذه الفترة، وخصوصاً من دول الخليج العربي، على حين لوحظ ازدحام شديد ومنذ الصباح المبكر أمام بعض مراكز شركات الصرافة بمدينة حماة.

ومن جانبه، بيَّنَ مصدر في حماية المستهلك لـ«الوطن» أن أسعار الألبسة والأحذية الولادية والنسائية والرجالية، تحدد حسب بيانات التكلفة التي يقدمها المنتجون أو المستوردون، وبعد دراستها من لجان مختصة تحدد هوامش ربح لحلقات الوساطة التجارية وسعر المبيع للمستهلك، مؤكداً أن كل مخالفة لها تستوجب المساءلة القانونية حسب المرسوم ٨ للعام ٢٠٢١.

> حماية المستهلك: أسعار الألبسة والأحذية تحدد حسب بيانات التكلفة

وأوضح أن حماية المستهلك تشدد رقابتها في العشر الأخير من رمضان على مشاغل ومحال بيع الحلويات والألبسة والأحذية، وتتأكد من تداول الفواتير والتزام الباعة بالأسعار المحددة.

ولفت إلى أن الدوريات نظمت العديد من الضبوط خلال جولاتها في الأسواق، شملت مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار، والبيع بسعر زائد، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.